

دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة

علي حسن يوسف فتاح

قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، إقليم كردستان_العراق

تاريخ الاستلام: 2018/06 تاريخ القبول: 2018/08 تاريخ النشر: 2018/12 <https://doi.org/10.26436/2018.6.4.433>

الملخص:

إن عملية صنع السياسات العامة تعد من العمليات البالغة التعقيد، ذلك لتعدد الجهات التي تتدخل فيها، حيث أن هناك صناعات السياسة العامة الرسميين (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) وصناعات السياسة العامة غير الرسميين (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام)، تشارك جميع هذه المؤسسات في صنع السياسات العامة، لذا يزيد ويقل دور وتأثير هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية اعتماداً على النظام السياسي والبيئة السياسية الموجودة. تهدف الدراسة إلى معرفة الدور التي تقوم بها هذه المؤسسات، لا سيما أن السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) تؤدي الدور الرئيس في صنع السياسات العامة في النظم الديمقراطية، أما فيما يتعلق بالمؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي) دوراً كبيراً في صنع السياسات العامة خصوصاً في هذه النظم الديمقراطية. أما في النظم غير الديمقراطية فإننا نجد أن الهيمنة في عملية صنع السياسات العامة تكون من طرف واحد، متمثلة بالسلطة التنفيذية مع غياب دور السلطتين التشريعية والقضائية، أما فيما يتعلق بالمؤسسات غير الرسمية فإن دورها يكاد يختفي في هذه النظم إذ ليس لها الدور الواضح الذي يستحق الذكر كونها مجرد أداة لهذه النظم.

الكلمات الدالة: السياسات العامة، المؤسسات الرسمية، المؤسسات غير الرسمية، نظم الديمقراطية، نظم غير الديمقراطية، دول المتقدمة، دول النامية.

1. المقدمة

رسمية (الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، والرأي العام) في عملية صنع السياسات العامة في بعض النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية عبر بعض المقارنات البسيطة. إذ أن صنع السياسة العامة ليس عملية سهلة، بل هي على درجة من الصعوبة والتعقيد. فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد، وتشمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات و عوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تنصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي.

2.1. إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من سؤال: كيف تصنع المؤسسات الرسمية السياسات العامة، وكيف تؤثر المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسات العامة؟

3.1. فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من عدد من الفرضيات، منها:

1: كلما كان النظام ديمقراطياً زاد دور المؤسسات الرسمية الرئيسية المتمثلة بالسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، وغير

تتميز السياسة العامة التي يقرها وينفذها النظام السياسي بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، فصنع السياسات العامة لحل مشاكل المجتمع تتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة وإجراءات صنع هذه السياسة من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها، وبمعنى آخر لتوضيح المسألة يمكن القول أن السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي القائم، ومن أهم هذه العناصر: دستور الدولة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأجهزة الإدارية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الصحافة والرأي العام، الإمكانات والموارد المتاحة وطبيعة الأوضاع العامة للبلد من حيث البنى الاجتماعية والاقتصادية.

1.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة لبيان الدور الذي تقوم به المؤسسات الرسمية (السلطة التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، والمؤسسات غير

الذي يتولى فيه رئيس الدولة (الملك) منصبه بالوراثة ولكن السيادة تبقى في يد الشعب الذي يمارسها بنفسه بطريقة مباشرة (الديمقراطية المباشرة) أو غير مباشرة (الديمقراطية غير المباشرة). لذا القول بأن دولة من الدول هي ديمقراطية وأن نظام الحكم فيها يقوم على مبدأ سيادة الأمة، إنما هو تعبير عن فكرة واحدة ولكن من ناحيتين مختلفتين، أو أن الديمقراطية ومبدأ سيادة الأمة وجهان لعملة واحدة، فحيث تكون الديمقراطية تعبيراً عن النظام السياسي، فإن مبدأ سيادة الأمة يكون التعبير القانوني (الخطيب، 2011، ص 225-229).

وعلى أساس هذه النظرية (سيادة الأمة) قام النظام الديمقراطي كوجه لنظام الحكم، ينبثق من العقيدة الرأسمالية، فالديمقراطية آتية من جهة أن المواطن هو الذي يضع نظامه، ولذلك كانت الأمة مصدر السلطات، فهي التي تضع الأنظمة وهي التي تختار الحاكم ليحكمها، وتنزع هذا الحكم منه متى أرادت (الخالدي، 1984، ص 24).

فالديمقراطية في حقيقتها هي نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح، ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفراداً وجماعات من أجل المساهمة في إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم، ومن هنا فإنها ممارسة تجري وفق شرعية دستورية، وتحكم ممارستها منظومة قانونية، ويضبط أداءها ومستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة والمجتمع وبين جماعاته التي يتشكل منها المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي، ولذلك فإن ممارستها على أرض الواقع مسألة نسبية، وقربها من مثالها الأعلى أو بعدها عنه قضية أبدية سوف تبقى ما بقيت الإنسانية، ولن يتم الوصول إلى التناوب بين ممارسة الديمقراطية ومثلها الأعلى في أي وقت من الأوقات، كما لم يتم التناوب، ولن يتم بين أي مثل اعلى وواقع ممارسته (حوجو، 2010، ص 327-328)

وبشكل عام يمثل النظام الديمقراطي شكل من اشكال النظم السياسية، التي تقوم على أساس المشاركة الشعبية في المجال السياسي واختيار الممثلين عن الشعب، الذين يرى فيهم الكفاءة لادارة شؤون الدولة وتمثل تلك المشاركة الركيزة الاساس في نجاح النظام او فشله، وما يمكن ان يحقق تطلعات الشعب واهدافه المتوخاة في الحكم الصالح.

أما النظام غير الديمقراطي فهو شكل من أشكال الحكومة أو النظام الذي هو تحت سيطرة شخص واحد والذي يتصرف كحاكم وصانع قرار الأوحده وفقاً للمعنى في القاموس فان النظم غير الديمقراطية هي "شكل من أشكال الحكومة التي يكون فيها الحاكم ديكتاتور مطلق (لا يخضع للدستور أو القوانين أو المعارضة وما إلى ذلك)". وفي تعريف آخر فان النظم غير الديمقراطية "هي شكل من أشكال الحكومة حيث السلطة السياسية للطبقة الحاكمة تعتمد اعتماداً كبيراً على السيطرة

الرسمية المتمثلة بـ(الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام) في صنع السياسات العامة.

2: كلما كان النظام غير ديمقراطي زاد دور السلطة التنفيذية وادت الدور الرئيس في صنع السياسات العامة.

3: كلما كان النظام غير ديمقراطي قل تأثير المؤسسات غير رسمية في صنع السياسات العامة.

4.1. هيكلية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاث مباحث رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: يتكون هذا المبحث من مطلبين اثنين هما: المطلب الأول يوضح لنا النظام الديمقراطي وغير الديمقراطي، أما المطلب الثاني فإنه يتناول مفهوم السياسة العامة.

بينما يعالج المطلب الثاني: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب إستناداً إلى أهم المؤسسات الرسمية المتمثلة بالسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) في صنع السياسات العامة.

أما المبحث الثالث: فإنه يركز من خلال ثلاث مطالب إعتداداً على بعض المؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية، جماعات المصالح والرأي العام) ومدى تأثيرها في صنع السياسات العامة.

2. إطار مفاهيمي

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للنظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية، فضلاً عن مفهوم السياسة العامة من خلال مطلبين اثنين، ففي المطلب الأول سوف يتم التركيز على النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، والمطلب الثاني سوف يركز على مفهوم السياسة العامة.

1.2. النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية:

الديمقراطية معناها الحرفي (حكم الشعب) أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضاً باسم الشعب، والشعب باختياره الحر يقوم بتنصيب حكامه، فالشورى وانتخاب الحاكم ومناقشة رئيس الدولة هذه هي الديمقراطية وهي تسليتم وتتضمن اعطاء الحريات للناس (عبد العظيم، 2011، ص 31).

والنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسند فيه مصدر السلطة إلى الشعب. فالشعب في هذه الصورة من النظم هو مصدر السيادة والسلطان وهو صاحب السلطة الحقيقية، والحكومة الديمقراطية لا تظهر لنا فقط في أنظمة الحكم الجمهوري بل يمكن أن تطبق كذلك في أنظمة الحكم الملكي إذا ما كنا في صورة النظام الملكي الدستوري

بالأضافة إلى المهتمين من سياسيين وموظفين ومدراء وقادة. وحقل السياسات العامة هو مجال متنوع الإختصاص يجمع بين العلم والتطبيق، أو بين النظريات العلمية من جهة وبين المهارات العملية التطبيقية من جهة أخرى. وتختص السياسات العامة بما تقوم به الحكومة من أجل حل المشاكل التي تواجه المجتمع. فهي كلما تقوم به - أو من هو في مقامها- من نشاطات وعمليات حول قضايا محددة. وتصبح السياسة العامة بذلك هي الترجمة العملية لفلسفة وأهداف واستراتيجيات الحكومة وإدارتها (الإدارة العامة).

ومن أجل الإحاطة بمفهوم السياسة العامة يمكن تناول هذا المفهوم عبر التركيز على التعريفات التي أسبغت على السياسة العامة الجانب التشريعي والتي وصفت السياسة العامة على أنها (قرار أو مجموعة قرارات سياسية)، والجانب التطبيقي والتنفيذي الذي ينظر للسياسة العامة كونها (خطط وبرامج عمل تنفيذية).

السياسات العامة تشير إلى الأفعال التي تقوم بها الحكومة، فهي قرارات الحكومة التي يقصد منها حل المشاكل وتحسين نوعية الحياة لدى المواطنين، فتقوم الحكومة بوضع التشريعات وتسن القوانين لتنظيم الصناعة والتجارة ولتحمي المواطنين في الداخل والخارج وتقوم بالمساعدة من خلال برامج دعم و تشجيع للمدن والبلدات والمواطنين (www.cliffsnotes.com, 2017, cliffs not).

وهذا يظهر في النظم الديمقراطية، وكون السياسة العامة ترتبط بعملية اتخاذ القرار، فمن الضروري تحديد أبعاد العلاقة بين السياسة العامة وصنع القرار، فالقرار إختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين، وعملية الحكم تقتضي إتخاذ العديد من القرارات، ولضمان الحد الأدنى من التنسيق، (بين القرارات)، عملت الدول على وضع نظام هرمي بمقتضاه تكون القرارات فردية تابعة لمجاميع قرارية أسمى وأكثر تجريداً تسمى السياسات، فكأن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة أو ميدان معين.

ومن الناحية التنفيذية والتطبيقية عرفت السياسة العامة على أساس الأداء الحكومي وتنفيذ القرارات، لذلك عرفت بأنها برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكله أو قضيه تثير الاهتمام. أيضا عرفت بأنها خطط أو برنامج أو أهداف عامة أو كل هذه معاً يظهر منها اتجاه عمل الحكومة لمدة زمنية مستقبلية، وحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري للموارد (مراكشي، 2015، ص 47-49).

إذاً تصاغ السياسة العامة لتحقيق أهداف، أو تأسيس قيم، أو إشباع حاجات، وهي تشير إلى إطار عام للفعل، هذا الفعل يقوم على تحديد أو تعريف المشكلة التي تواجه المجتمع، وصياغة الحلول لها واتخاذ القرار وتطبيق البرنامج وتقييم نتائج الفعل أو الأداء الحكومي.

3. المؤسسات الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة

المباشرة للجيش، وهناك تعاريف أخرى لهذا الشكل من النظام السياسي توصف بأنها "حكومة فيها قائد أو حزب واحد يمارس سيطرة مطلقة على جميع المواطنين وعلى كل جانب من جوانب حياتهم.

ويعرف (جين شارب Gene Sharp) الدكتاتور على أنه النظام (الذي تكون فيه جميع مقدرات الدولة، حيث السلطة والثروة بأيدي عدد محدود من الأشخاص، ويتجاهل هؤلاء الأشخاص الحواجز الدستورية والقانونية والقرارات القضائية والرأي العام)، ويرى أيضاً (في ظل هذا النظام تنتهك الحقوق السياسية والحريات الفردية الأساسية، ولا وجود لانتخابات تنافسية والتي تعتبر أحد وسائل التغيير السياسي (Sharp,2010,P4-7).

وفقاً للقواميس السياسية، يمكن تعريف الدكتاتور، بأنه "الشخص الذي يتولى القيام بسلطة وضع القوانين في أزمة وطنية واضحة، بحيث تضفي عليه شرعية سلطته ومساندة أعماله وفق "القانون الذي يسنه، والذي يغتصب السلطة ليس بسبب أي اسهام في عملية صياغة الدستور ولكن عن طريق القوة"، وفي العديد من الحالات الأخرى فان الحكم بين أفراد الأسرة ينتقل من جيل إلى الجيل الذي يليه (ميرشيم، 2017, www.m.ahewar.org).

يعد هذا النظام تجسيدا للنظام الفردي، يحكمه شخص واحد يدعى الدكتاتور الذي يفرض سيطرته بالقوة ويمارس السلطة بحسب مشيئته، فيقوم بإلغاء الدستور أو تغييره، ويتحكم بالقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أن يخضع لأي رقابة، كما يقوم بإلغاء جميع الأحزاب القائمة لتأسيس حزب واحد، ويسعى لكسب تأييد الشعب له، ويتسلم الحكم بالقوة أو بطرق سلمية، كوصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام 1933، ويتصف النظام الدكتاتوري بأنه مؤقت مرهون بأوضاع تمر بها البلاد، ويزول هذا النظام بزوال الحاكم، ولطالما ادعى الحكام الدكتاتوريون لتديتهم لمصلحة الجماعة، فتجاهلوا مصلحة الفرد، لكنهم في الحقيقة يلبون مصالحهم الشخصية (الشوارب، 2014، ص5). والدكتاتور إذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه ويكون صاحب الأمر دون مراجعة أو مسائلة فهو الأمر والناهي والسيد المطاع الذي لا يخالف لمشيئته ولا خروج عن إرادته ولا مناقشة لأرائه ولا معارضة لإتجاهاته، والدكتاتور يميل إلى إضفاء الطابع الشعبي على تكوينه وعلى إعماله على الرغم من كونه لا يمثل الشعب فهو يلجأ إلى تشكيل مجالس نيابية وبرلمانات شكلية وتقدير نظام انتخابات للأموال السطحية وكثيراً ما يعتمد إلى أسلوب الاستفتاء.

2.2. مفهوم السياسة العامة:

تعد السياسات العامة حقل علمي معرفي يدرسه ويهتم به الكثيرون من طلاب وأساتذة الإدارة العامة وإدارة الأعمال والأقتصاد والسياسة،

مجلس العموم لا أهمية تذكر له في صنع السياسة العامة، لأن حزب الاغلبية الحاكم يسيطر عليه ويبقى دوره منحصر في مناقشة تأهيل النخبة وتوظيف أفرادها (نصر، 2017، www.democraticac.de). أما مجلس اللوردات هدفه هو أن يكون مجلساً مكماً لمجلس العموم لا منافس له، وذلك من خلال القيود التي تحد من سلطات هذا المجلس بموجب قانوني 1911 و1949 (HRI, 1994, P6). على عكس الكونكرس الامريكى الذي يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الذي يؤدي دور كبير في صنع السياسات العامة عبر اللجان الدائمة به (نصر، 2017، www.democraticac.de).

فالسطة التشريعية تقوم بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، وهذه السمة تضي على السطة التشريعية ليس لكونها مخولة بذلك دستورياً فحسب، وانما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك (أندرسون، 2013، ص54).

وإذا كان هناك تباين في أداء بعض الهيئات التشريعية عند رسم و تنفيذ السياسات العامة، فإن هناك هيئات يكاد يكون دورها ضئيل في عملية التقويم والتنفيذ، إن لم يكن مصادراً لصالح السطة التنفيذية، وهذا ما نجده في كثير من أنظمة الدول غير الديمقراطية، إذ تبرز في ظل هذا النوع من الأنظمة حالة دمج السلطات مع هيمنة واضحة للسطة التنفيذية، وتكون السطة التنفيذية هي المسؤول الفعلي عن عملية صنع السياسة العامة، وهذا يعني عدم وجود قنوات رقابة على عمل السطة التنفيذية ويصح هناك تداخل في الأدوار وفي عمل المؤسسات الدستورية مما يقود إلى نوع من التخبط السياسي والإداري (زغرات، 2014، ص48). إن هذا التخبط يؤدي وبصورة مباشرة إلى فشل معظم السياسات العامة لهذه الدول. ففي حين ترسخ دور البرلمان في الدول الديمقراطية كصانع للسياسات العامة من خلال التداول السلمي للسطة والرقابة على أعمال الحكومة، لا يزال هذا الدور محل للنقاش في الدول النامية.

2.3. السطة: (Executive):

السياسات العامة هي برامج الحكم، والبوقة التي تنصهر فيها التوجهات الفكرية والعملية للحكومة، وتوضح رؤيتها العملية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكيفية إيجاد الحلول للمشاكل الماثلة والمتوقعة. لهذا فإنه لمن المنطقي القول إن السطة التنفيذية تمثل القطب الرئيس ومركز الدائرة في كل عمليات تشكيل ووضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، وإن مسؤوليتها في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات تفوق أي دور آخر.

إن هذا الدور الرائد والأساسي للسطة التنفيذية في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة يدعمه جانبان (الطيب، 2000، ص 124-125):

سوف يتناول هذا المبحث أهم المؤسسات الرسمية التي تصنع السياسات العامة في الدول وذلك حسب طبيعة النظام السياسي الموجود في تلك الدولة، وعليه سوف يتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسة، ففي المطلب الأول سوف يتم التركيز على السطة التشريعية ودورها في صنع السياسات العامة، والمطلب الثاني سوف يتناول السطة التنفيذية، أما المطلب الثالث يركز على السطة القضائية.

1.3. السطة: (Legislative):

السطة التشريعية وعلى مستوياتها كافة تؤدي دور مهم في تشكيل السياسة العامة و لها قوة كبيرة تجاه تأسيس و تحقيق أهداف وأغراض السياسة العامة، وأول قوتين تمتلكهم السطة التشريعية في علاقتها بالسياسة العامة تتمثل بالقوة في تشريع القوانين والقوة في وضع الميزانية العامة للدولة. حيث ليس بالأمر تحقيق سياسة عامة بعينها مالم تشريع لها قوانين وتخصص لها الأموال المناسبة للعمليات والخدمات التي تحتاجها هذه السياسة، وعليه فإن هذه السياسة لن يكتب لها النجاح ولن تكون مؤثرة بدون قوانين و ميزانية. على كل حال يمكن القول أن السطة التشريعية لها اتصال وثيق في صنع وتطوير السياسات العامة عبر اللجان الرئيسة والفرعية المرتبطة بهذه السطة (Magleby, David B. 2012, P103).

إذ تقوم السطة التشريعية على توافر مجموعة الوظائف الأساسية في إطار النظام السياسي، ومن أهم تلك الوظائف هي (تشريع القوانين، الدستور وتعديله، الوظيفة الانتخابية، الوظيفة المالية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة القضائية، وظيفة التحقيق، والنشر والكشف عن المعلومات) (الحديثي والخفاجي، 2006، ص14).

وعليه تعد الوظيفة التشريعية أبرز ما تقوم به السطة التشريعية، وبرغم أن المبادرة بإقتراح القوانين وصياغتها في هيئة مشروعات قوانين تأتي أحياناً من جانب السطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفي دور السطة التشريعية في مناقشتها وتعديلها قبل الموافقة عليها، وكذلك لا يسقط حق أعضاء السطة في تقديم إقتراحات بقوانين جديدة، كما أن الحكومة لا تقدم مشروعات قوانين للبرلمان إلا إذا شعرت بوجود قبول من أعضاء البرلمان تجاهها (خالد، 2015، ص 21-23).

تكمّن العلاقة بين السطة التشريعية والسياسات العامة في أن السطة التشريعية تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينة أو لمواجهة مشكلة معينة، ومن ثم فهي تقوم بصنع السياسات العامة في النظام السياسي، كما تختلف الدول في تكوين السطة التشريعية ودورها وتأثيرها في صنع السياسات العامة، فهناك دول تأخذ بنظام المجلس الواحد (البرلمان) مثل مصر ولبنان وتركيا وروسيا وأقليم كوردستان العراق وغيرها، وهناك دول تأخذ بنظام المجلسين كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي بريطانيا مثلاً

آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين الذين لا ينص هذا الدستور على أحكام تعيينهم والتي سيتم إستحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس حسبما يرى أن ينيط بواسطة قانون بالرئيس وحده أو بالمحاكم أو بالوزراء تعيين الموظفين الأدنى رتبة. للرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تصبح شاغرة أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس (www.usconstitution).

وإذا كان للسلطة التنفيذية دورها البارز في عملية صنع السياسة في البلدان المتقدمة خصوصاً في مجالات السياسة الخارجية والعسكرية، فان هذا لا يعني بأي حال من الأحوال غياب السلطة التشريعية واضمحلال دورها، فالتوازن بين السلطتين يبقى قائماً ودور السلطة التشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وتقييم تنفيذها للسياسة العامة أثناء العمل وبعد انتهاء مرحلة التنفيذ له أهميته التي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطة التنفيذية.

لكن بالمقابل فان هناك أنظمة سياسية في الدول النامية وخاصة في أفريقيا بقيت السلطة التنفيذية فيها هي صاحبة اليد الطولى في عمليتي رسم وتنفيذ السياسات العامة، فشكل رسم السياسة، بقي متأثراً بقوة بتركيز السلطة في يد الحاكم السياسي، والطريقة الشخصية التي تمارس بهما السلطة تعني أن ليس لدى القطاعات المؤسساتية سوى قدر ضئيل نسبياً من الاستقلالية، وليس لها دور مستقل قوي تلعبه في العملية السياسية، فالمركز الحيوي للدولة هو الرئاسة ذاتها، ولا تمثل الأحزاب والهيئات التشريعية تحديات هامة، لذلك يتوجب على مؤسسة الرئاسة نفسها اتخاذ معظم القرارات المهمة ويحتاج إلى أن يكون لديه كادراً من التقنيين الأكفاء والمساعدين المخلصين للرئيس، الذين يمكنهم توفير الحد الأدنى من المتطلبات الإدارية الضرورية للنجاح، وهذا يعني أن رئيس السلطة التنفيذية غير مقيد بالشكليات الدستورية أو القانون، فلديه صلاحية مواجهة في الرد على مواقف معينة حسبما يمليه تقديره الشخصي للأمر.

ولعل هذه الهيمنة، شبه المطلقة، على عمليات رسم وتنفيذ السياسات العامة، تقود إلى القول أن هناك اندماج واضح في الاختصاصات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لصالح السلطة التنفيذية (الحديثي والخفاجي، 2006، ص 16-17). إن النظام السياسي الموجود سواء كان ديمقراطياً أم غير ديمقراطي هو الذي يحدد الدور الذي تؤديه هذه السلطة في عملية صنع السياسات العامة.

3.3. السلطة: (Judicial):

تلعب هذه السلطة دوراً أساسياً في عمليات صنع السياسات العامة بدرجات متفاوتة على حسب الأنظمة السياسية. وتمثل في الواقع العملي قرارات المحاكم الإستثنائية والدستورية سياسات عامة ملزمة.

الأول: أننا نعيش مرحلة يطلق عليها (مرحلة الهيمنة التنفيذية)، وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كلياً على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسة العامة (أندرسون، 2013، ص55).

فالنظم السياسية التي تتميز بأحادية السلطة التنفيذية كالحال مع الولايات المتحدة الأمريكية فريئس الدولة في معظم الحالات المركز الرئيسي لسن التشريعات وقيادة العمل التنفيذي. وذلك يضع للسلطة التنفيذية الدور القيادي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، سواء من جانب التشريع أو تحديد ومتابعة مراحل التنفيذ. أما في النظم السياسية التي تتميز بثنائية السلطة التنفيذية فهناك رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة. وهو وضع يكون فيه حيز كبير لرئيس الحكومة لإقتراح التشريعات من جانب، وقيادة العمل التنفيذي من جانب آخر. نخلص من ذلك إلى القول إنه في كلتا الحالتين، النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، تظل الحكومة هي صاحبة الدور الرائد والأساس في وضع وتنفيذ السياسات.

الثاني: إن هذا الدور الرائد والأساسي للحكومة في تشكيل ووضع وتنفيذ السياسات العامة يدعمه ما تذخر به من قدرات وخبرات مقارنة بما هو متوافر للمؤسسات الأخرى، وما تستطيع توظيفه من إمكانات مادية وفنية بحكم إشرافها المباشر على الوزارات والمؤسسات المهنية والفنية، وما تملكه من معلومات قل أن يتوافر مثله للمؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى (الطيب، 2000، ص 125-126).

كما أن تعدد القضايا والموضوعات التي تتطلب سياسات عامة متخصصة ورقابة عامة دائمة ولنقص الخبرة والمعلومات عند المشرعين في هذه المسائل الفنية، فالأجهزة الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية تقوم برسم واتخاذ القرارات المهمة التي لها مفعول السياسات من حيث المدى والأهمية (التميمي، 2012، ص3).

ويبرز دور السلطة التنفيذية في السياسات العامة في عملية صنع السياسة العامة، خصوصاً في إطار السياسة الخارجية والعسكرية، إذ دورها في غالبية الأنظمة السياسية أن لم يكن جميعها بارز بشكل كبير .

فالرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة في مجالات السياسة الخارجية والعسكرية بموجب الدستور (م/2ف2) إذ تنص أن (الرئيس الأمريكي هو القائد الأعلى لجيش الولايات المتحدة وللقوات الشعبية في مختلف الولايات عندما يتم استدعاؤها لأداء الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب رأياً خطياً من المسؤول الرئيسي في كل من الوزارات حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات تهم المسؤولين. تكون له السلطة بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته لعقد معاهدات شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته أن يعين سفراء ووزراء مفوضين

خطوات أعداد وصنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة (يوسف، 2017، ص 285-286). يؤدي القضاء دور كبير و واضح في صنع السياسة العامة في النظم الديمقراطية الرئاسية والتي تعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات.

4. دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسات العامة

الى جانب دور المؤسسات الرسمية التي تشارك في صنع السياسات العامة، هناك مشاركون غير رسميين في صنع السياسات العامة أذ تقوم هذه المؤسسات بالتأثير في صنع هذه السياسات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام (المواطنين) والصحافة والبنى الإجتماعية والاقتصادية والموارد المتاحة وطبيعة الأوضاع العامة للبلد، ولكن التركيز سوف يكون على الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام. وعليه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب إذ يتناول المطلب الأول الأحزاب السياسية والمطلب الثاني جماعات المصالح والمطلب الثالث والأخير يقوم بالتركيز على الرأي العام.

1.4 المطلب الأول: الأحزاب السياسية (Political Parties):

ويعرف (إدموند بورك Edmund Burk) الحزب من هذا المنطلق على أنه (هيئة "مجموعة" من أفراد "رجال" متحدين يسعون عبر جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه جميعاً) (Burke, 1766-1770, P151). هذه المجموعات كبيرة كانت أم صغيرة هدفها التأسيس لحكم البلاد عن طريق الإنتخابات، إذ لا يمكن للحكومة التمثيلية (النيابية) العمل من دونهم.

والأحزاب السياسية، بشكل عام، ومهما كانت طبيعتها، تقوم بعدد من الوظائف الأساسية في المجتمع من أهمها: تجميع المصالح، ثم التعبير عنها، والقيام بعد ذلك بوظيفة الاتصال والربط بين المجتمع والحكومة، أي أن الأحزاب السياسية تترجم في حقيقتها مدى علاقتها بالسياسة العامة، والهدف الذي تسعى إليه تلك الأحزاب نحو الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها. والسياسات العامة هي المجال الحقيقي الذي يبرز نشاطات الأحزاب السياسية.

وتتنوع أدوار الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها في السياسة العامة، تبعاً لنوعية النظام الحزبي التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع، إذ إن هناك ثلاثة نظم حزبية، وهي:

- نظام التعدد الحزبي: أي السماح بوجود أحزاب سياسية متعددة مثل العراق. هولندا. إقليم كوردستان. إسرائيل....

ويمكن أن نذكر هنا قرارات المحاكم التي تفصل في النزاعات الدستورية، وتفسر الدستور (وهو نفسه سياسة عامة) (الحسين، 2002، ص 237). وللقضاء - مع هذا - دور مهم في رسم السياسات العامة في بعض الأنظمة الحكومية، مثل المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقوم بمراجعة نصوص اللوائح القانونية عند عرضها عليها لإبداء المشورة قبل التصويت عليها في الكونكرس الأمريكي، وقد تقترح تعديلها أو الغائها عند مخالفتها للدستور الفدرالي، أو القوانين النافذة، فالكونكرس يتردد كثيراً عند الخوض في قضايا يتوقع أن يعترض عليها القضاء بحجة عدم شرعيتها أو مخالفتها للدستور، ويذكر أن القضاء الأمريكي لعب دوراً كبيراً في صنع السياسات الاقتصادية، كقضايا الملكية، والعقود، والعلاقة بين العمال ونقاباتهم من جهة، وأصحاب المصانع من جهة أخرى (جواد وعبد، 2004، ص 13).

اما في بريطانيا فإن دور السلطة القضائية في السياسات العامة لا يصل إلى مرحلة إلغاء التشريعات أو المراسيم الدستورية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمحاكم البريطانية ليس لها السلطة لإعلان عدم دستورية أي مرسوم برلماني، كما لا يمكنها إلغاء قانون لأنه يتعارض مع ما يصفه المدعون بالحق الطبيعي، ويعتقد القضاة الإنكليز أنه يمكن تغيير الدستور غير المكتوب، لكنهم لا يريدون أي دور لهم في هذا العمل، فهذا من شأن البرلمان و الناخبين.

ودور المحاكم البريطانية يقع ضمن حد مراقبة السلطة التنفيذية، والتقرير فيما إذا كانت السلطة التنفيذية تعمل ضمن صلاحياتها القانونية، فإذا قامت الحكومة المركزية أو سلطة محلية بعمل خارج عن صلاحياتها (ultra vires) فقد تطلب المحاكم من الحكومة أو السلطة المحلية بالكف عنه، ويمكن للمحاكم أيضاً أن تلغي أعمالاً تمت حسب إجراءات غير صحيحة، لكن إذا ما فوض تشريع ما لإحدى السلطات العامة حقاً بالتصرف، فإن المحاكم لا تبحث في كيفية ممارسة السلطة التنفيذية فان أثار هذا الحكم يمكن ابطالها بمرسوم برلماني لاحق يعيد للعمل قانونيته.

أما الأنظمة السياسية للدول النامية فان هيمنة السلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية انعكست أيضاً على السلطة القضائية، ومن ثم فان مجال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية محصور في إطار هيمنة الاولى على الثانية (وأحقية) رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية، فرغم النص على استقلال القضاء في دساتير (الدول النامية)، إلا أن رئيس الدولة عادة ما يتدخل في شؤون القضاء، سواء كان النظام ملكي أو جمهوري.

ويسبب تداخل إختصاصات السلطات وعدم استقلالية القضاء، ومن ثم فان قرارات وتشريعات القضاء تأتي متطابقة ومتماشية مع مصالح السلطة التنفيذية وليس مع متطلبات المصالح العام مما يعني صعوبة إمكانية قيام سياسة عامة ونجاحها على نحو ديمقراطي لاختلال

عامة، فإن الحزب المعارض يكون صاحب أثر بين في صياغة ووضع السياسات العامة.

رابعاً: أن الأحزاب السياسية بصفة عامة تمثل قناة لأختيار النخبة التي تتقلد المناصب السياسية الهامة، بل إن بعض كوادر الحزب في حالة فوزهم بالأغلبية، في بعض النظم السياسية، يكافئون بتعيينهم في المواقع الإدارية والدبلوماسية الهامة، كما هو في الولايات المتحدة الامريكية. وعلماً بأن هذه النخبة التي تتقلد المناصب السياسية والإدارية والدبلوماسية الهامة، هي مركز الدائرة في تشكيل ووضع وتنفيذ سياسات الحزب الحاكم، فإن أسلوبه في تجنيد وأختيار وتدريب وتأهيل هذه الكوادر يكون له الاثر المباشر فيما يجد من سياسات عامة.

خامساً: أن الأحزاب السياسية، بصفة عامة تستفيد من جميع وسائل الاتصال الجماهيرية من صحف وإذاعة وتلفزيون، للتأثير وكسب الرأي العام لتوجهاتها، من هذا المنطلق فإنه لمن المنطقي القول إن تأثير الأحزاب السياسية في السياسات العامة لا يقتصر على حجمها ودرجة تمثيلها في البرلمان، إنما يعتمد أيضاً على قدرتها في توظيف وسائل الإتصال الجماهيرية لتشميل الرأي العام وفقاً لتوجهاتها (الطيب، 2000، ص 133-134). من هنا تظهر أهمية الأحزاب السياسية، إذ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمها إلى أولويات الأجندة السياسية، بالتالي على الأحزاب الممثلة في هذه السلطة مناقشتها وإيجاد حل لها عن طريق سن القوانين (ناصر، 2015، ص 380).

2.4. جماعات المصالح (Interest Groups):

جماعات المصالح هي نوع من الجماعات التي يلجأ إلى تكوينها أو الانضمام إليها بعض أفراد أو مجموعات من أفراد مجتمع ما بهدف التأثير على سياسته العامة بشأن موضوع أو قضية محددة، تمثل بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات مصلحة جوهرية مشتركة تربط بينهم، لذلك عادة ما تعرفها الأدبيات السياسية بأنها "تنظيمات تستهدف التأثير في صانعي القرار". في هذا السياق، يأتي تعريف الرئيس الأمريكي (هاري ترومان Harry S. Truman) بأنها (جماعة تشترك في الإتجاه نحو مطالبة جماعات المجتمع الأخرى بمجموعة مطالب محددة، ويتم ذلك عبر التأثير على مؤسسات الحكومة)، وأيضاً تعريف (روى مكريديس) بأنها (جماعات تجمعها مصلحة مشتركة، دائمة أو مستقرة تناضل باستمرار من أجل تعظيم مصالحها ومنافعها عبر الضغط على الحكومة للحصول على المزايا والتنازلات والمساعدات، بل وعلى الدعم المباشر أو غير المباشر من قبل الحكومة). يضاف إلى ذلك، أن تلك الجماعات تستخدم من الوسائل ما يمكنها من التأثير على الرأي العام

- نظام الثنائية الحزبية: أي أن يكون هناك حزبان يخوضان الحياة السياسية، تنضوي فيهما بقية الأحزاب الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

- نظام الحزب الواحد: أي عدم السماح بوجود أحزاب أخرى سوى الحزب الحاكم مثل العراق قبل عام 2003 وسوريا (الفهداوي، 2016، ص ص 238-239).

تقوم الأحزاب في المجتمعات الحديثة بوظيفة تحويل طلبات معينة إلى سياسات. وتتأثر قدرة تلك الأحزاب في تحقيق هذا الدور على عدد الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية، ففي الأنظمة السياسية التي يسيطر فيها حزبان كبيران، كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، نجد أن رغبتها في الحصول على دعم انتخابي واسع يتطلب من كلا الحزبين أن يتبنيا سياسات لها دعم شعبي عريض وأن يتجنبيا عزل المجموعات المؤثرة على سياساتهم. ومن جانب آخر نجد في الأنظمة ذات الأحزاب المتعددة ميلاً نحو التمثيل الضيق لمنظومة من المصالح وذلك كما في فرنسا والأردن (الحسين، 2002، ص ص 239-240). وفي بعض الأنظمة ذات الحزب الواحد كما هو الحال في كل من الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والعراق قبل عام 2003 وسوريا سابقاً، نجد أن الحزب هو القوة الاساسية والمسيطرة (المهيمنة) على عملية صنع السياسات العامة وفي هذه الحالة يكون الحزب جهازاً حكومياً يتبنى أطروحات الحكومة وفلسفتها (أندرسون، 2013، ص 63).

ومهما تكن النظرة إلى الأحزاب إتفاقاً واختلافاً مع مناصريها أو معارضيهها، فإن الأحزاب السياسية ذات أثر مباشر في وضع وتنفيذ السياسات العامة من زوايا متعددة، من أهمها:

أولاً: إن الحزب الذي يصل إلى موقع السلطة يصبح هو المحور الاساسي في وضع السياسات العامة، بحكم أن هذه السياسات هي برامجه للحكم وخياراته للتنمية ورؤيته لحل المشاكل الماثلة أو المتوقعة.

ثانياً: إن الذي يكون في المعارضة، يمثل رقابة سياسية دائمة ومتصلة لتوجهات وأداء السلطة التنفيذية، ساعياً لكشف الأخطاء متى وجدت، وتأكيد أهمية وضع الإعتبار للبدائل الأخرى في كل الحالات. والحزب المعارض، وفقاً لذلك، يصبح عاملاً مؤثراً في تشكيل السياسات العامة، وفي الضغط لإجراء بعض التعديلات وفقاً لما يبرز أثناء التنفيذ من أخطاء تستوجب المراجعة.

ثالثاً: إن الحزب، الذي يكون في المعارضة، يسعى لاستخدام اساليب المناورة كافة ليحول دون صدور بعض التشريعات من البرلمان، إذا رأى أن في هذه التشريعات ما يتناقض مع توجهاته أو مصالحه، وقد يسعى لمزيد من استقطاب الرأي العام للحيلولة دون إقرار هذه التشريعات. علماً بأن التشريعات في جوهرها أنظمة قانونية لسياسات

1: وجود من يمثلها لدى المؤسسات الرسمية عند مناقشتها للوائح ومشاريع السياسات العامة.

2: التأثير على الرأي العام وأستمالته للضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالحها، أو تحييده على الأقل لإمرار مشاريعها دون معارضة تذكر (مركز هي للسياسات العامة، 2015، ص43).

ويتباين تأثير جماعات المصلحة من نظام سياسي لآخر، ففي الأنظمة الرئاسية يكون دور ونشاط جماعات المصلحة أقوى وأوسع أثراً من الأنظمة البرلمانية وذلك لسببين:

أولاً: مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) الذي تأخذ به النظم الرئاسية والنظم البرلمانية، ففي النظم الرئاسية وخاصة الولايات المتحدة، يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة، ولا يتم هذا الاتفاق إلا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والكونغرس، فالنظام الرئاسي يعد مرتع خصب لنشاط جماعات المصلحة. وهذا ينطبق على النظم البرلمانية كبريطانيا والعراق.

ثانياً: إن كبر حجم الدولة في الولايات المتحدة وتعدد أقاليمها وتباعدها يحتم على الحكومة المركزية أن تبني سياساتها على أساس التوفيق بين المصالح الإقليمية، لذلك النظام الفدرالي يقوم أساساً لحماية الطبائع والمعالن الخاصة لكل ولاية من الولايات، لا القضاء عليها.

كذلك في الولايات المتحدة، تنهض لجان العمل السياسي بجملة من المساهمات لأعضاء الكونغرس وتكون متأكدة من أنها ستحظى ببعض الاهتمام السياسي، ومما يجعل من الكونغرس هدفاً رئيسياً لجهود مجموعات المصالح وذلك بسبب انفلات الانضباط الحزبي ولا مركزية اللجان التي تعد مصدراً للعديد من التشريعات.

كذلك في الدول البرلمانية إن وظيفة جماعات المصلحة مختلفة عن وظيفتها في الدول الرئاسية، فمصدر النشاط السياسي هنا هو الحكومة وحدها، ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها إلا في نطاق الحكومة. فبينما يتأثر التشريع في الولايات المتحدة إلى حد كبير بمساعي جماعات المصلحة يكون للحكومة البريطانية الدور الأكبر في وضع السياسة الرئيسية للدولة وفي اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة. ففي بريطانيا، فان الانضباط الحزبي القوي في الهيئات التشريعية واللجان المتفرعة عنها يقلل من أهمية أعضاء البرلمان أو اللجنة البرلمانية كقنوات اتصال لمجموعات المصالح.

أما في الدول النامية، فجماعات الضغط بوجه عام ليس لها أي استقلال عن الحكومة، وتكمن مهمتها الأساسية في حشد التأييد الشعبي للنظام وسياسته، وإذا كانت الجماعات مرتبطة بحزب معين فان وزنهما السياسي وتأثيرها تتوقفان بدرجة كبيرة على ما للحزب من نفوذ. ففي أنظمة الحزب الواحد، أو الحكم العسكري، تبرز سيطرة الدولة على المجموعات القائمة، لتصبح أجهزة تابعة للحزب أو الدولة،

والحكومة، وعلى عملية صنع القرار السياسي بوجه عام في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة (بدوي، 2003، ص4).

وهذه الجماعات كما يبدو تلعب دوراً مهماً وعملياً في مختلف الدول، وتعتمد طرق مشاركتهم وسبل تأثيرهم في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم ونظمهم أي ديمقراطية أو ديكتاتورية؟ وهل هي متقدمة أم نامية؟. فعدد هذه الجماعات ووضوحها في الساحة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية غير ما هو عليه في روسيا، ومع ذلك ففي كل الدول تسهم الجماعات المصلحية في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها. وقد يزودون الموظفين بالمعلومات الواقعية عن موضوعاتهم خصوصاً عندما هذه الموضوعات ذات طبيعة فنية، ويعلمهم هذا فإنهم يسهمون في ترشيد السياسات التي تتخذ (أندرسون، 2013، ص60).

وتكون أهداف تلك الجماعات أما مادية تسعى لربح فهي تضغط على النظم السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها، أو تكون ذات طابع أيديولوجي للدفاع عن قيم ومبادئ معينة تؤمن بها (الزاملي، 2013، www.m.ahewar.org).

إن الأهداف العامة التي تنشئ من أجلها جماعات المصالح عادة ما تندرج تحت أحد هدفين عامين "أولهما يختص بحفظ وحماية وتطوير وتعزيز مصالح الجماعة عبر السعي نحو وضع اللوائح وصياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بها، ووضعها موضع التطبيق الفعلي، وتحويل الحكومة سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى شريك في تحمل مسؤولية ذلك. أما الهدف الثاني، فيتمثل في دعم وتعزيز التعديلات المطلوبة في السياسات العامة موضع اهتمام الجماعة، وإزالة ما يعترضها من عوائق، والاحتفاظ بالوضع الراهن كونه مواتياً ومناسباً لمصالح الجماعة.

أما فيما يتعلق بوظائف جماعات المصالح، فإن تلك الجماعات تُعد بداية من أهم الفاعلين في النظم السياسية. ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح بهدف التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية. وفي مجملها، تتضمن وظائف جماعات المصالح كلا من:

- صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية.
- الضغط للحصول على مكاسب مادية لأعضائها.
- معارضة قرار أو سياسة ترى فيها إضراراً بمصالح أعضائها.
- التعبير عن رأي قطاع معين من الرأي العام حيال القضايا العامة.
- عمل دعاية لسياسة معينة (صالح، 2012، www.m.ahewar.org)

أما أساليب الضغط التي تمارسها هذه الجماعات للتأثير على راسمي السياسات العامة فإنها تتباين من نظام سياسي لآخر، ومن دولة لأخرى، منها:

المسائل او القضايا المتنازع عليها، وعليه يؤثر الرأي العام تأثيراً كبيراً في التشريعات والسياسات العامة التي تقرها السلطة التشريعية. 2: إن السلطة التنفيذية حرصاً منها على تأمين قبول وتنفيذ ما تقره من سياسات عامة، فهي تحرص للتعرف على إتجاهات الرأي العام، لا سيما في المسائل أو القضايا المتنازع عليها. لهذا قد تلجأ الحكومة أحياناً إلى أسلوب الإستفتاء في القضايا الكبرى المتنازع عليها، وقد تعتمد إلى أسلوب جس النبض أو ما يعرف بـ(الورقة البيضاء) أحياناً أخرى لمعرفة درجة التقبل لأطروحات الحكومة في المسألة أو القضية مثار الجدول. وفي الأسلوب الأخير قد تبث الحكومة جزءاً من معلومة يتداولها المواطنون، ويكون الهدف التعرف على إتجاهات الرأي العام، ثم إجراء بعض التعديلات التي تستوعب هذه الإتجاهات قبل إذاعة رأي الحكومة في الموضوع.

وتستخدم كندا الورقة البيضاء كوثيقة سياسية موافق عليها من قبل الخزانة، ومجدولة في مجلس العموم الكندي وتتاح للعامة، ويساعد استخدامها في خلق الوعي السياسي ومشاكله للبرلمانيين والعامة وتبادل المعلومات والتعلم والثقافة. ويتم أتباع هذه السياسة في مصر، ففي عام 2014 استخدم وزير الصحة والسكان المصري الدكتور عادل العدوي هذه السياسة والذي عدها الإطار المرجعي لوضع السياسات الإستراتيجية الصحية لمصر (سعيد، 2014، www.elwatannews.com).

وتعد ورقة (ونستون تشرشل Winston Churchill) البيضاء التي دشنها عام 1922 اول ورقة بيضاء تستخدم لهذا الغرض، إذ حاول أن يعطي تفسيراً دقيقاً لكيفية تطبيق وعد بلفور على مستقبل فلسطين. وأكدت الورقة على أن هدف بريطانيا ألا تجعل فلسطين يهودية أو أن يكون السكان العرب خاضعين بالكامل لليهود. إذ أكدت هذه الورقة على أن يكون معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين يعتمد على القدرة الاقتصادية للبلاد من أجل إستيعاب أعداد المهاجرين. ولكن هذه السياسة (جس النبض) جوبهت برفض من العرب واليهود على حد سواء (CIE,2010,P1).

لهذا فإنه في كلتا الحالتين فإن الرأي العام يكون عاملاً أساسياً مؤثراً في تشكيل ووضع السياسات العامة.

3: إن أجهزة الإتصال الجماهيري وعلى رأسها الصحف، وهي المعبرة عن اتجاهات الرأي العام، قد تتخذ مبادرات في تحديد تشكيل سياسات عامة جديدة، أو تقدم نقداً لسياسات عامة في مرحلة التنفيذ، وتكون نتائج هذا النقد التراجع أو التعديل لهذه السياسات. ويبقى هناك تحفظ هام، وهو أن تكوين تيار الرأي العام يتأثر سلباً أو إيجاباً بنوعية وسائل الإعلام، خصوصاً الصحف، ومدى قدرتها في التعبير عن اتجاهات الرأي العام أو جماعات المصالح.

4: إن النمو المتزايد في رغبات ومطامح الشعب وآماله في مزيد من الرفاهية، كما تعكسها إتجاهات الرأي العام، تشكل في مجموعها

فالحزب الواحد ينظر لنفسه كونه الممثل الوحيد للمجتمع المدني، ويفترض في هذا المفهوم بالضرورة أن الجماعات التي تسعى لتوضيح مصالح معينة، يجب عليها أن تقوم بذلك عبر الإطار الحزبي. وما أن تصح الجماعة تحت وصاية الحزب حتى يتم إخضاعها للتوجهات السياسية وتمنع من التعبير عن وجهات نظر تخالف مذهب الحزب أو مصالحه (الحديثي والخفاجي، 2006، ص ص 26-27).

في النظم الديمقراطية وبالأخص الرئاسية فإن لجماعات المصالح الدور الكبير والمؤثر في عملية صنع السياسات العامة، وذلك للأدوات التي تملكها في التأثير على صانعي القرار في هذه النظم، ويختفي هذا الدور في النظم غير الديمقراطية.

3.4. الرأي العام (Public Opinion)

في نقاشات صنع السياسات العامة يتم إهمال دور المواطن لمصلحة الدور الذي تلعبه المؤسسات الرسمية، وجماعات المصالح والأحزاب السياسية وغيرهم من المشاركين المؤثرين. وينتج هذا الإهمال من التصور بأن الدور الذي يؤديه المواطن العادي ليس خطيراً بالمقارنة مع الأدوار التي تلعبها الجماعات الأخرى. ولكن هذا التصور ليس صحيحاً لأن المواطن العادي قد يكون له دوراً مهماً في تحريك عجلة صنع السياسات العامة. وبالرغم من أن مهمة صنع السياسات العامة من مهام المسؤولين العموميين، ولكن يتبين ان المواطنين في أحوال عديدة يشاركون بصورة مباشرة في تلك المهمة (الحسين، 2002، ص240). فقد قال (إبراهام لنكولن Abraham Lincoln) في خطابه عام 1854 في ولاية أوتاوا: (الرأي العام في هذا البلد هو كل شيء) إذ أكد لنكولن على أهمية إرادة الشعب الذي يعد هو مصدر جميع السلطات (Zarefsky, 1994, P1).

حيث توجد علاقة بين المواطنين وبين مختلف السياسات التي توطرها الدولة او الحكومة إذ أن ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة فهو وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية مهمة وتكون مطروحة للنقاش بحثاً عن حل، فالرأي العام يملك التأثير في مسارات الحكومة و سياساتها والعكس صحيح. وهذه العلاقة تختلف من نظام لآخر كنوع القضية ودرجة تمسك الجماهير. وأيضاً عند اتخاذ قرار لا يتلائم مع اهتمامات ورغبات وطموحات الناس مما يحدث معارضة شعبية قوية، إن السياسة العامة في الدول الديمقراطية هي من صنع الرأي العام (دايم، 2016، www.hmsalgeria.net).

يؤدي الرأي العام دور وتأثير كبير في السياسة العامة من زوايا متعددة، لعل أهمها:

1: إن السلطة التشريعية، البرلمان، متى ما كانت نتاجاً للإنتخاب الشعبي المباشر فهي تمثل التيار المستقل للرأي العام، يضاف إلى ذلك أن النواب عادة يضعون اعتباراً خاصاً لإتجاهات الرأي العام إزاء

لشعبه حتى يتجنب عدم الاستقرار، وفي الاتحاد السوفيتي السابق، والذي كان يعزل عامة الشعب من التأثير على نظم واتخاذ القرارات، نجد أنه قبل مدة ليست بالقصيرة قبل انهيار النظام الشيوعي أن الحكومة اتجهت إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، وهذا اتجاه المواطن العادي، رغم أن الاتحاد السوفيتي لم يحقق فيه نجاحاً يذكر، إلا أنه يدل على تأثر النظام بالتوجهات العامة للمواطنين الذين كانوا يرغبون في إنتاج السلع الاستهلاكية التي لها علاقة مباشرة بمستوى المعيشة والحياة اليومية (الحسين، 2002، ص241). يؤثر الرأي العام (المواطنين) في صناعات القرار في مختلف النظم السياسية، ففي النظم الديمقراطية يؤدي المواطن الدور الكبير كونه مصدر جميع السلطات، وحتى في النظم غير الديمقراطية يبقى للمواطن الدور المؤثر ولكن تختلف درجة هذا التأثير في هذه النظم عن النظم الديمقراطية.

5. الخاتمة

إن عملية صنع السياسات العامة في الدولة هي من العمليات بالغة التعقيد والتركيب إذ يدخل فيها العديد من العناصر والعوامل والمتغيرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر في عملية تشكيل وصياغة السياسة العامة، إن هذه العناصر والعوامل والمتغيرات تنبع من وتكون في ذات الوقت النظام السياسي للدولة، وهي لذلك تختلف بدرجة من الدرجات، من دولة لأخرى وفقاً للتكوين السياسي للدولة وللفلسفتها في الحكم، وإرثها الحضاري، وما يتصل بكل ذلك من فعاليات.

إن السياسة العامة بإختلاف تعاريفها وتعدد خصائصها وتصنيفاتها لن تصبح عملية تجسيد جميع أو أهم التفاعلات الحاصلة بين مختلف المؤسسات الرسمية (السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وغير الرسمية (الأحزاب السياسية والجماعات المصلحية والرأي العام) في إطار الإيديولوجية والنسق السياسي السائد ومن خلال مجموع الأبنية والمؤسسات القائمة إلا في ظل نظام ديمقراطي، إذ بينت هذه الدراسة أن هذه المؤسسات الرسمية الحكومية وغير الرسمية (غير الحكومية) يزداد أو يقل دورها في عملية صنع السياسات العامة اعتماداً على نوع النظام السياسي السائد في الدولة.

وأثبتت هذه الدراسة صحة الفروض التي وضعت في مقدمة هذه الدراسة، إذ أن في كل النظم هذه المؤسسات هي المسؤولة عن صنع السياسة العامة، إذ نجد أن السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في النظم الديمقراطية هي المؤسسات المسؤولة عن عملية صنع السياسات العامة، أم المؤسسات غير الرسمية في هذه النظم تؤدي دور كبير في عملية صنع هذه السياسات وذلك للفضاء الكبير الذي توفره هذه النظم للمشاركين غير الرسميين.

أما في النظم غير الديمقراطية، نجد أن السلطة التنفيذية هي السلطة المهيمنة إذ أن الشخص الحاكم أو الحزب الحاكم هو الذي يرسم وينفذ

وجوهرها إحدى قوى الضغط على الحكومة لوضع سياسات عامة جديدة تستجيب لهذه الرغبات و المطامح و الآمال (الطيب، 2000، ص 140-141).

إن السياسات العامة في النظم الديمقراطية أساسها حركة متصلة لأقلمة متبادلة من السلطة الحاكمة لتتقابل مع الطبقة المحكومة في منتصف الطريق تتحددها الصياغة النهائية للسياسات العامة.

فالنظم السياسية تعلم بأن الجماعة السياسية تنقسم إلى طبقتين: إحداهما حاكمة والأخرى محكومة، فالأولى تقود الجماعة وتضع عناصر تلك القيادة، والثانية تخضع لتلك القيادة لأنها تعبر عن آمالها وتحقق مثلها الأعلى السياسي، وعلى أن الطبقة الحاكمة عندما تضع السياسات العامة المعبرة عن سلطاتها لا تفرضها بطريقة تحكيمية، فهي تسعى لتجعله على قدر الإمكان موافقاً ومعبراً عن تيارات الرأي العام المختلفة، وحيث يتحدد التوازن بين العناصر الفنية لصياغة السياسات العامة والاتجاهات الحقيقية للرأي العام، يتحدد نطاقه بإمكانيات الطبقة الحاكمة (عبدالعزیز، 2011،

www.eslahnahda.com)

والإنتخابات في النظم الديمقراطية قد تلزم الموظفين بطريقة غير مباشرة بالإستجابة لمطالب ومصالح الأفراد الناخبين، وقد أبدى (Lindblom) هذه الملاحظة قائلاً: (إن أهم الفروقات الجلية بين النظم الدكتاتورية والنظم الديمقراطية هو أن المواطنين في النظم الديمقراطية يختارون صناعات السياسات ومتخذي القرارات عبر عملية الانتخابات)، ويرى بعض علماء السياسة أن هذه العملية تعزز دور المواطن الفاعل في تقرير السياسة، لأن اختيارهم لممثلهم يعني تخويلهم للتوجه نحو سياسات عامة دون غيرها، فالإدلاء بالأصوات في الإنتخابات تعد بمثابة الطابع الذي يضعه المواطن معلناً موافقته على السياسات عبر ممثله الذي يشارك في صنعها، وبذلك تصل رغبات المواطنين وإحتياجاتهم إلى متخذي السياسات، وهذه مشاركة وإن كانت بطريقة غير مباشرة (أندرسون، 2013، ص 64-65).

أما في النظم غير الديمقراطية نجد هنا طريقة تكوين السياسات العامة تختلف اختلافاً كاملاً. فالنظم غير الديمقراطية ترى في القرار السياسي أو سياسة ما أمراً إكراهياً يتحدد مقدماً، وعلى الطبقة المحكومة أن تقوم بحركة إيجابية تحت تأثير الدعاية ليتم استيعابها في الحدود الإشعاعية لتلك السياسة.

ومن ثم فإن الرأي العام يصير موقفه سلبياً بحتاً، فهو لا يناقش ولا يستطيع أن يقترح التعديل، وإنما يتعين عليه أن يتأقلم في حدود القرار السياسي الذي تحدد مقدماً (عبدالعزیز، 2011، www.eslahnahda.com).

على الرغم من ذلك نجد في هذه النظم أحياناً أن رغبات عامة المواطنين وتوجهاتهم لها تأثير على مجرى السياسات العامة. فالديكتاتور التقليدي يجد نفسه مضطراً للإهتمام بالتوجهات العامة

الشوارب، باسل، 2014، الأنظمة السياسية، المركز الوطني للمتميزين، وزارة التربية، دمشق.

الطيب، حسن أبشر، 2000، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.

عبدالقادر، مهداوي، 2012، دور الجماعات والقوى الضاغطة في توجيه سياسات البرلمان، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الملتقى الدولي الأول حول التطوير البرلماني في الدول المغاربية، الجزائر.

الفهداوي، فهمي خليفة، 2016، السياسة العامة "منظور كلي في البنية والتحليل"، ط4، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

مركز هي للسياسات العامة، 2015، دليل تدريبي "مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة"، ط1، القاهرة.

يوسف، يوسف حسن، 2017، ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان.

2.3.6. باللغة الأنكليزية:

Bruke, Edmund, Party. Parliament. and the American Crisis 1766-1774. Ed. Paul Langford. Oxford: Clarendon Press, 1981. Vol. 2. The Writings and Speeches of Edmund Burke. Paul Langford, gen. ed. 1981

Magleby, Daivd B. 2012. State and local politics-government by the people. 15th Edition. Boston, MA: Longman.

Sharp, Gene, Thoughts on the present Discontents the Two Speeches on America, the Albert Einstein Institution, 4th Edition, The United States Of America, 2010.

4.6. الدوريات:

1.4.6. باللغة العربية:

التميمي، سعد علي حسين، 2012، السياسات العامة في ماليزيا "قراءة في آليات صنعها وخصائصها، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 21.

حوحو، أحمد صابر، 2010، مبادئ ومقومات الديمقراطية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الفكر، الجزائر، العدد 5.

عباس حسين جواد وعبد، أرزوقي عباس، 2004، صياغة السياسات العامة "أطار منهجي"، مجلة جامعة أهل البيت، كربلاء، العدد 1.

علي، أمينة محمد، 2016، النظم الديمقراطية في أوربا التجربة التوافقية في الحكم، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 51.

ناصر، أحمد، 2015، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، مجلد 37، العدد 2.

2.4.6. باللغة الأنكليزية:

Zarafsky, David, summer 1994, Public Sentiment is everything": Lincoln's View of Political Persuasion, Jornal of Ibraham Lincoln association, university of Michigan, Volume 15, Issue 2.

ويقوم السياسات العامة من خلال أدواته الخاصة بما يتلاءم مع مصلحة هذا النظام، وبما أن السلطة التنفيذية هي السلطة المهيمنة فإن مجال عمل السلطتين التشريعية والقضائية في عملية صنع السياسات العامة محدود هذا من جانب، أما من جانب آخر فإن المؤسسات غير الرسمية (غير الحكومية) ليس لها الدور الكبير لتؤديه في هذه النظم بل هي مجرد أدوات أو توابع للنظام السياسي الموجود.

6. قائمة المصادر والمراجع

1.6. الوثائق:

(HRI) الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، 1994، (وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف للمملكة المتحدة بريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية)، الأمم المتحدة.

2.6. رسائل الماجستير:

حسيبة، غارو، 2012، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة "دراسة حالة الجزائر 1997-2007"، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.

زغرات، مهدي، 2014، دور الفواعل الغير رسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

مراكشي، فاطمة، 2015، دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر 2012-2015، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعامة، الجزائر.

3.6. الكتب:

1.3.6. باللغة العربية والمترجمة:

أندرسون، جيمس، 2013، صنع السياسات العامة، ترجمة: د. عامر الكبيسي، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والترجمة، عمان.

بدوي، منير محمود، 2003، جماعات المصالح والسياسة الخارجية الامريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الحديثي، مها عبداللطيف والخفاجي، محمد عدنان ، 2006، النظام السياسي والسياسة العامة "دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير رسمية في صنع السياسة في الدول المتقدمة والنامية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء.

الحسين، أحمد مصطفى، 2002، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن.

خالد، حنان عز العرب، 2015، صنع السياسة العامة في برلمان جنوب أفريقيا "دراسة قانون عدالة التوظيف 1998"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

الخالدي، محمود، 1984، نقض النظام الديمقراطي، دار الجيل، بيروت.

7 الخطيب، نعمان أحمد، 2011، الوجيز في النظم السياسية، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

عبدالعظيم، سعيد، 2011، الديمقراطية في الميزان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

5.6. مقالات على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

دايم، فتحي، 2016، صناعة القرار السياسي والرأي العام.. الخلفيات والتأثيرات، الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم (حمس)، حمس-نت.

على الرابط التالي:

www.hmsalgeria.net

الزاملي، ماجد أحمد، جماعات الضغط وتأثيرها على رسم السياسة العامة للدولة، الحوار المتمدن، العدد4222، 21/9/2013.

على الرابط التالي:

www.m.ahewar.org

سعيد، سارة، سارة، الورقة البيضاء بالونة الحكومة لـ "جس النبض"، بوابة الوطن الإلكترونية، 2014/8/21 .

على الرابط التالي:

www.elwatannews.com

صالح، محمد، دور جماعات الضغط في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد 3577، 11/6/2012.

على الرابط التالي:

www.m.ahewar.org

عبدالعزیز، هشام مصطفى، الرأي العام ودوره في صنع القرار السياسي، موقع حزب الأصلاح والنهضة، 2011.

على الرابط التالي:

www.eslahnahda.com

ميرشم، إسماعيل، تعريف وأنواع الديكتاتوريات: مجتمع مدني، الحوار المتمدن، 13/7/2017، 3425.

على الرابط التالي:

www.m.ahewar.org

نصر، آية خطيب عطاالله، 2017، دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي "للدراستات السياسية والستراتيجية والاقتصادية.

على الرابط التالي: www.democraticac.de

www.cliffsnotes.com/study-guides/american-government/public-policy/policymaking-in-action.

www.usconstitution.net.

10: Center For Israel Education, 2012, HMG White Paper: Statement of Policy, the Churchill Memorandum and the Jewish and Arab Replies (July 1922). <https://israeled.org/wp-content/uploads/2015/06/1922-7-July-1-HMG-White-Paper-PICS-21.pdf>

پوخته:

کریارا دروستکرنا سیاستین گشتی ژ کریارین گه له ک ب زه حمهت دهیتنه هژمارتن، ئەڤ چه نده ژ بهر جوراوجوریا وان لایه نین دهیتنه دناڤدا، چونکه دروستکرنا سیاستین گشتی یین فهرمی هه نه (دهسته لاتا یاسادانان و جیبه جیکرن و دادوهری) و دروستکرنا سیاستین گشتی یین نه فهرمی (خودانین بهرزه وه ندیان و پارتین سیاسی و بوچونا گشتی) ئەڤ هه می لایه نه پشکداریی د دروستکرنا سیاستین گشتی دا دکه ن، و رۆل و کاریگه ریا فان لایه نین فهرمی و نه فهرمی ل دویف پالپشتیکرن لسه ر سیستمی سیاسی هه ی و ژینگه ها سیاسی یا هه ی زیده و کیم دبیت . هه ر سی دهسته لات (یاسادانان و جیبه جیکرن و دادوهری) رۆل سهره کی د دروستکرنا سیاستین گشتی د سیستمی دیموکراتی دا دگین، ل دهرباره ی لایه نین نه فهرمی (خودانین بهرزه وه ندیان و پارتین سیاسی و بوچونا گشتی) بشپوه کی مه زن کاریگه ریی د دروستکرنا سیاستین گشتی دسیستمی دا که ت . ل د سیستمی نه دیموکراتی دا دی بینین سه پاندن د کریارا دروستکرنا سیاستین گشتی ژ ئیک لایه نی بتنی یه نه وژی ب هه بوونا دهسته لاتا جیبه جیکرن دگه ل نه ئاماده بوونا رۆل هه ردوو دهسته لاتین یاسادانان و دادوهری، ل دهرباره ی لایه نین نه فهرمی دی بینین رۆل وی دسیستمی دا نیزیکی رۆل فه شارتنی دبیت و چ رۆل دیار و ئاشکه را نینه ، به لکو بتنی ئامبره که بو فی سیستمی .

په یقین سهره کی: سیاستین گشتی، لایه نین فهرمی، لایه نین نه فهرمی، سیستمی دیموکراتی، سیستمی نه دیموکراتی، دهوله تین پیشکه فتی، دهوله تین پاشکه فتی .

The Role of Formal and Informal Institutions in Public Policy Making

Abstract:

The policy-making process is a very complex because of the multiplicity of actors involved in. There are formal and informal institutions which participate in this process. Formal public policymakers include three branches such as; (legislative, executive, and judicial) and informal public policymakers such as; (interest groups, political parties, and public opinion) are increasing and decreasing their role and influence rely on the existing political system and the existing political environment. The branches (legislative, executive and judicial) play the main role in public policy-making in democratic regimes, and informal public policymakers (interest groups, political parties, and public opinion) have a significant and influential role in policy-making in these regimes. In undemocratic regimes, the hegemony of public policy-making is unilaterally represented by executive brunch. The roles of the legislative and judicial brunches are absent. With regards to the informal public policymakers and their roles are almost disappear in these regimes because they do not have the obvious roles to be mentioned, and they are Jus tools for these regimes.

Keywords: Public Policies, Formal institutions, Informal institutions, Democratic Systems, Non-Democratic Systems, Developed Countries, Developing countries.